

الفروع وتصحيح الفروع

\$ فصل ولو صلى كخبر ابن عمر بطائفة ركعة ومضت (*) ثم بالثانية ركعة ومضت \$ وسلم ثم أتت الأولى فأتممت الصلاة بقراءة وقيل أو لا لأنها مؤتممة به حكما فلا تقرأ فيما تقضيته ممن رجم أو نام حتى سلم إمامه ونصه خلافه ثم أتت الثانية فأتممت بقراءة أجزأ وهو أحد قولي الشافعي وليست المختارة (هـ) وعنده يفعل ولو كان العدو بجهة القبلة ولوقضت الثانية ركعتها وقت فارقت إمامها وسلمت ثم مضت وأتت الأولى فأتممت كخبر ابن مسعود صح وهو أولى . قاله بعضهم ولو صلى كخبر أبي بكر بكل طائفة صلاة وسلم بها صح وبناء القاضي وغيره على اقتداء المفترض بالمتنفل ونصه التفرقة ولما منه القاضي وغيره مفترضا خلف متنفل قال يحتمل أنه عليه السلام فعله في الوقت الذي كان يعاد فيه الفرض في اليوم مرتين فصلاته في حال اقتداء المفترض به مؤادة بنية الفرض وإنما كانت تصير نفلا بعد إعاداتها وذلك لا يغير حكم صلاة المأموم كمغذور لا تلزمه الجمعة أم مثله في الظهر ثم شهد الإمام الجمعة .

+ + + + + ولو صلى بهم الرباعية الجائر قصرها تأمة بكل طائفة ركعتين بلا قضاء + + + + +
+ + + + + التنبيه الثاني قوله في فصل ولو صلى كخبر اب عمر فلا
تقرأ فيما تقضى من رجم قال ابن نصر ؓ لعله ممن رجم وأجراه شيخنا علي ظاهره والأول
أولى